

حيث يشكل مشروع قانون ضبط الميزانية فرصة بالنسبة للبرلمان المتابعة الكيفيات التي تم بها تنفيذ الميزانية العامة للدولة، فإذا كانت الدورة تفتتح بقانون المالية الذي يتضمن الأرقام التقديرية للنفقات العامة والإيرادات العامة المنتظر تحقيقها، البرلمان. وقد حددت المادتين 05 و 77 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم المالية وعند اللقضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية وفيما يخص مهامه: " يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي : - الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة، - النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة - نتائج تسيير عمليات الخزينة. توضيحية وهي على الخصوص: تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المالية المعتبرة وجدول تنفيذ الإعتمادات المصوت عليها، ورخص التمويل الإستثمارات المخططة. ويضم قانون ضبط الميزانية نوعين من الأحكام تتعلق ب معاينة نتائج العمليات المتخذة من أجل تنفيذ ثم المصادقة على حساب نتائج السنة والذي يشكل جزء المراقبة. ويعمل البرلمان على إجراء مراقبة تقنية تتضمن مقارنة بين التقديرات الواردة في قانون المالية والنتائج التي أسفر عنها . أو